

على خلفية زيادة القروض بواقع 152 مليون دينار خلال ديسمبر «الوطني»: نمو متباطئ للائتمان في 2014 مسجلاً 6,2%

تستهدف حصة سوقية تتراوح بين 5 و10% «سينفا» الإسبانية للمستحضرات الصيدلانية تطلق أعمالها في الكويت

الرئيسية المؤدية إلى الإصابة بالفشل الكلوي، كما أنها تزيد من مخاطر المعاناة من أمراض القلب والسكتات الدماغية. وعلاوة على ذلك، أصدرت منظمة الصحة العالمية تحذيرات بشأن البدانة، التي تؤثر في 23% من السكان، وارتفاع ضغط الدم، الذي من المتوقع أن تتضاعف الإصابة به من 29% بحلول العام 2025. وقال الطبيب البروفيسور محمد زبيد، أستاذ الطب في جامعة الكويت ورئيس جمعية القلب الكويتية، إن هذه الأمراض تشكل قضية صحية خطيرة في مجتمع يعيش أفرادها أنماط حياة غير صحية تتسم بانحلال في المجتمع عيش أفرادهم الناحية التغذوية وعدم ممارسة الرياضة، لكنه أضاف: «يمكن بالرغم من ذلك السيطرة على هذه الأمراض إذا بادر المصابون بها إلى تغيير عاداتهم ونمط حياتهم وأتبع لهم الحصول على خيارات العلاج المناسبة، كذلك التي تقدمها سينفا».

المطلوبة للتسجيل في دول مجلس التعاون الخليجي وبعد دخولها إلى السوق الإماراتية في العام 2013، وأضاف: «نتوقع أن تقدم للحكومة الكويتية وسيلة حيوية تساعد على ضبط نفقاتها العلاجية بفضل ما تتمتع به أدويتنا من أسعار تجعلها في المتناول».

وتظهر بيانات من شركة «بزنس مونيتور» العالمية أن الحكومة الكويتية أتفقت ملياراً و100 مليون دولار على الأدوية في 2014، مقارنة بنحو 20 ملياراً و20 مليون دولار في 2013، نتيجة معدلات الإصابة المرتفعة بالأمراض المزمنة بين السكان. وكان الإنفاق الكلي على الرعاية الصحية في الكويت قفز من 5 مليارات و30 مليون دولار في 2013 إلى 5 مليارات و580 مليون دولار في 2014. وبالمثل، تضح حكومات دول مجلس التعاون الخليجي استثمارات كبيرة في مبادرات الرعاية الصحية ضمن خططها لتتوسع اقتصاداتها وتحسين مستويات معيشة السكان. وكانت دراسة أعدتها «البن كايغال» توقعت أن تصل استثمارات هذه البلدان في مجال الرعاية الصحية إلى 69,4 مليار دولار في 2018، مقابل 39,4 مليار دولار في 2013. وقد أصبحت الأمراض المزمنة أكثر شيوعاً في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لتسخيخ السكان ونمط الحياة المائل إلى الخمول وارتفاع معدلات البدانة، وفقاً لتقرير «توقعات الرعاية الصحية العالمية» للعام 2014 الصادر عن شركة «ديلويت». وأظهر تقرير أجرته «المبادرة العالمية للرأي» أن 8% من سكان الكويت يعانون من هذا المرض، وهي أعلى نسبة بين دول الشرق الأوسط إلى جانب المملكة العربية السعودية. أما مرض السكري من النوع الثاني فيصيب 23% من السكان، وهي واحدة من أعلى المعدلات في العالم، وفقاً للاتحاد الدولي للسكري. وتعتبر هذه الحالة المرضية أحد الأسباب

المطلوبة للتسجيل في دول مجلس التعاون الخليجي وبعد دخولها إلى السوق الإماراتية في العام 2013، وأضاف: «نتوقع أن تقدم للحكومة الكويتية وسيلة حيوية تساعد على ضبط نفقاتها العلاجية بفضل ما تتمتع به أدويتنا من أسعار تجعلها في المتناول».

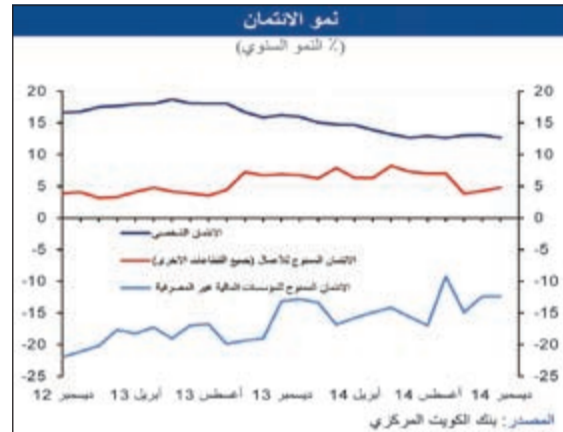
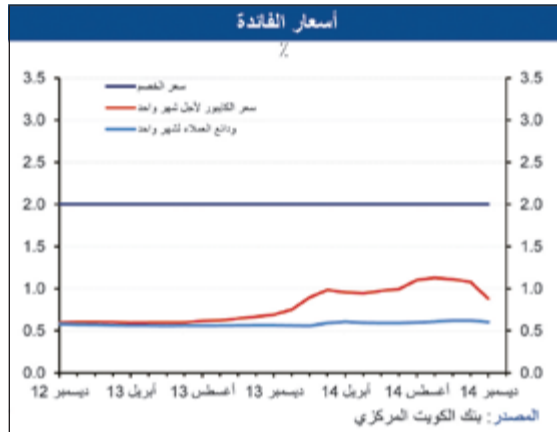
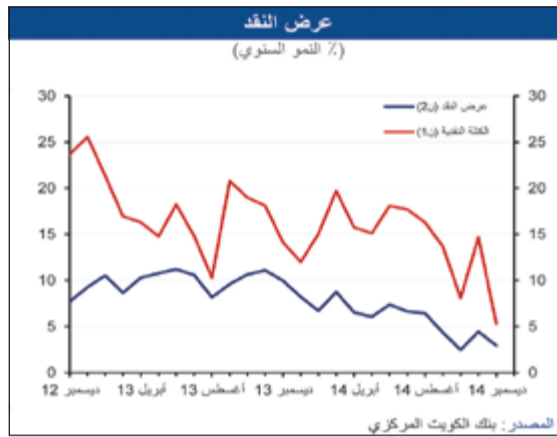
وتظهر بيانات من شركة «بزنس مونيتور» العالمية أن الحكومة الكويتية أتفقت ملياراً و100 مليون دولار على الأدوية في 2014، مقارنة بنحو 20 ملياراً و20 مليون دولار في 2013، نتيجة معدلات الإصابة المرتفعة بالأمراض المزمنة بين السكان. وكان الإنفاق الكلي على الرعاية الصحية في الكويت قفز من 5 مليارات و30 مليون دولار في 2013 إلى 5 مليارات و580 مليون دولار في 2014. وبالمثل، تضح حكومات دول مجلس التعاون الخليجي استثمارات كبيرة في مبادرات الرعاية الصحية ضمن خططها لتتوسع اقتصاداتها وتحسين مستويات معيشة السكان. وكانت دراسة أعدتها «البن كايغال» توقعت أن تصل استثمارات هذه البلدان في مجال الرعاية الصحية إلى 69,4 مليار دولار في 2018، مقابل 39,4 مليار دولار في 2013. وقد أصبحت الأمراض المزمنة أكثر شيوعاً في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لتسخيخ السكان ونمط الحياة المائل إلى الخمول وارتفاع معدلات البدانة، وفقاً لتقرير «توقعات الرعاية الصحية العالمية» للعام 2014 الصادر عن شركة «ديلويت». وأظهر تقرير أجرته «المبادرة العالمية للرأي» أن 8% من سكان الكويت يعانون من هذا المرض، وهي أعلى نسبة بين دول الشرق الأوسط إلى جانب المملكة العربية السعودية. أما مرض السكري من النوع الثاني فيصيب 23% من السكان، وهي واحدة من أعلى المعدلات في العالم، وفقاً للاتحاد الدولي للسكري. وتعتبر هذه الحالة المرضية أحد الأسباب

1,1 مليار دولار حجم الإنفاق الحكومي

على الأدوية



إيريك أورديريس



وشهدت الودائع لأجل بالدينار الكويتي تحركاً كبيراً وارتفاعاً بواقع 532 مليون دينار جاء معظمه من الودائع تحت الطلب بالدينار (مراجعة) بواقع 422 مليون دينار). وتراجع تباعاً عرض النقد بمفهومه الضيق (ن) لأقل مستوى له منذ منتصف العام 2012 ليصل إلى 5,3% على أساس سنوي.

واستقرت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار. وقد تراجعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد وثلاثة أشهر وستة أشهر وأثنى عشر شهراً بواقع 2 إلى 4 نقاط أساس لتصل إلى 0,60% و0,79% و0,97% و1,20% على التوالي. وقد تراجعت أسعار فائدة الإنترنت للشهر الثالث على التوالي، حيث انخفض سعر عرض الكيبور لشهر واحد بواقع 30 نقطة أساس ليصل إلى 0,88%.

إلى 6,1% على أساس سنوي من أعلى مستوى له عند 10% خلال شهر مارس 2014. وقد حقق كل من قطاع العقار وقطاع النفط وقطاع الخدمات الأخرى أفضل أداء خلال العام 2014 من ضمن قطاعات الأعمال، حيث شكلت تلك القطاعات 690 مليون دينار من صافي الزيادة في إجمالي الائتمان لكل القطاعات والتي بلغت 905 ملايين دينار. وقد شهد الائتمان المنموح لقطاع التجارة اعتدالاً في النمو خلال العام، بينما تراجع المنموح لقطاع العقار الذي أضاف 26 مليون دينار. وفي الوقت نفسه، تراجع الائتمان المنموح لكل من قطاع التشييد والبناء وقطاع الصناعة وقطاع التجارة. أما الائتمان المنموح للقطاعات الإنتاجية والائتمان المنموح لشراء الأوراق المالية، فقد تراجع

أساس سنوي. ومن المحتمل أن يستمر القطاع في تسجيل تراجع خلال العام 2015 ولكن بوتيرة أبطأ. وارتفع نمو الائتمان في بقية القطاعات بشكل طفيف بواقع 32 مليون دينار ليصل إلى 4,8% على أساس سنوي. وجاء النمو بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع الائتمان المنموح لشراء الأوراق المالية، مضيفاً 137 مليون دينار. وتبعه الائتمان المنموح لقطاع الخدمات العامة الذي أضاف صافي زيادة بلغ 36 مليون دينار، والائتمان المنموح لقطاع العقار الذي أضاف 26 مليون دينار. وفي الوقت نفسه، تراجع الائتمان المنموح لكل من قطاع التشييد والبناء وقطاع الصناعة وقطاع التجارة. أما الائتمان المنموح للقطاعات الإنتاجية والائتمان المنموح لشراء الأوراق المالية، فقد تراجع

110 ملايين دينار صافي الزيادة في القروض الشخصية خلال الشهر

في القروض الشخصية 110 ملايين دينار في ديسمبر، إلا أن وتيرة النمو قد شهدت تباطؤاً طفيفاً إلى 12,7% على أساس سنوي. لكن نمو القروض الشخصية قد تسارع في حال احتساب القروض المرتبطة بصندوق الأسرة والتي تم شطبها من ميزانيات البنوك خلال العام 2014. وبلغ صافي الزيادة في القروض المقسطة 1,1 مليار دينار خلال العام، بدعم من تحسين الأوضاع الاقتصادية، لتشكل بذلك 60% من صافي نمو الائتمان للعام 2014. وشهد الائتمان المنموح للمؤسسات المالية غير المصرفية نمواً طفيفاً للشهر الثاني على التوالي، وبواقع 10 ملايين دينار خلال شهر ديسمبر. ولكن وتيرة نمو القطاع استمرت في التراجع خلال العام 2014 مع تراجع الائتمان بواقع 12,4% على

هؤلاء ومثلهم 1100 من العاملين في التجاري

هم من صنع نتائج أعمال البنك وربحيته

شكراً لهم وشكراً لعملاء البنك الكرام

التجاري

1-888-225 cbk.com

التجاري... هو إختيار